NDI

الاستبعاد السياسي في الأحزاب السياسية العراقية:

كيف تسعى النساء، والشباب، والمكوّنات إلى تغيير السياسة

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسة المتأتية عن تقييم مستوى الإدماج في ١١ حزباً سياسياً في العراق

أيار/مايو ٢٠٢٠

تم إعداد هذا التقرير بتمويل من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية. ومع ذلك، فإن وجهات النظر والآراء المعبر عنها هنا لا تعكس بالضرورة الموقف والسياسات الرسمية للحكومة الأمريكية. يقر المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بالمساهمات الرئيسة لجميع الأحزاب السياسية والأفراد المشاركين في هذا البحث. قامت جريتا ليفي (Greta Levy)، مديرة برنامج في المعهد الديمقراطي الوطني في العراق، بتجميع وصياغة نص هذه الوثيقة. كما ساهم في هذا البحث هاردي محمود وحيدر السعدي وكوجر صالح. قام بتحرير التقرير كايل هيرمان (Kyle Herman)، مسؤول برنامج أقدم في المعهد الديمقراطي الوطني، وأنكوتا هانسن (Ancuta Hansen)، المدير القطري للمعهد الديمقراطي الوطني للعراق، وصممه مارك رشدان ((Marc Rechdane).

إنّ المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير حزبية وغير حكومية تدعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية في كل منطقة من مناطق العالم منذ أكثر من ثلاثة عقود. ومنذ تأسيسه في عام ١٩٨٣، عمل المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه المحليون على إنشاء وتقوية المنظمات السياسية والمدنية، وحماية الانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة في الحكومة. كما يقوم المعهد بإجراء أبحاث الرأي العام لتحديد القضايا التي تهم الجمهور، وتتبع التحولات الحاصلة في التصورات والآراء العامة، والمساهمة في الحوار القائم على الأدلة حول السياسات وبرامج التنمية.

ومع الموظفين والممارسين السياسيين المتطوعين من أكثر من ١٠٠ دولة، يجمع المعهد الديمقراطي الوطني الأفراد والمجموعات لتبادل الأفكار والمعرفة والخبرات والتجارب. ويتطلع الشركاء وبشكل واسع لأفضل الممارسات الحاصلة في التطور الديمقراطي الدولي حيث يمكن تكييف هذه الممارسات مع احتياجات بلدانهم. ويعزز نهج المعهد الديمقراطي الوطني متعدد الجنسيات الرسالة و التي مفادها أنه في حين لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد، إلا أن هناك بعض المبادئ الأساسية التي تشترك بها جميع الديمقراطيات.

بدأ المعهد الديمقراطي الوطني العمل مع السياسيين العراقيين ذوي العقلية الإصلاحية في عام ١٩٩٩، وأرسى وجوده رسمياً داخل البلاد في عام ٢٠٠٣. إن هدف برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في العراق هو تعضيد المؤسسات السياسية بقدرات تشريعية محترفة ومطوّرة، وبحوارات سياسية قائمة على أسس، وحوكمة شاملة ومستجيبة. ولمزيد من المعلومات حول المعهد الديمقراطي الوطني، يرجى زيارة www.ndi.org حقوق الطبع والنشر © المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية 2020 NDI. جميع الحقوق محفوظة. ويجوز إعادة إنتاج أجزاء من هذا العمل و / أو ترجمتها لأغراض غير تجارية شريطة أن يُقر بأن المعهد الديمقراطي الوطني هو مصدر المادة وإرساله نسخ من أي ترجمة.

صورة الغلاف: سامي أبو ريا، ديالى ٢٠١٩ © المعهد الديمقراطي الوطني

المحتويات

خلاصة وافية ٤

مقدّمة ٦

المنهجية ٧

الاستنتاجات الأساسية ٨

التوصيات وفقاً للاستنتاجات الأساسية ١٤

خلاصة وافية

في أواخر العام ٢٠١٩ وأوائل ٢٠٢٠، نظّم المعهد الديمقراطي الوطني (أو المعهد للاختصار) مناقشات ضمن إطار مجموعات تركيز ومقابلات معمّقة مع مصادر أساسية للمعلومات في مختلف أنحاء العراق، بغية تقييم مدى إدماج النساء، والشباب، ومكوّنات المجتمع في الأحزاب السياسية العراقية اليوم. فتضمّنت الدراسة بياناتٍ حول نسبة هؤلاء الأشخاص من أعضاء الأحزاب، وفي المناصب القيادية، فضلاً عن بيانات نوعية عن أبواب العضوية المفتوحة أمامهم، والعراقيل التي تحول دون انتسابهم إلى الأحزاب، ومشاركتهم وترقيتهم ضمن الهيكلية الداخلية، وفرص ترشيحهم للمناصب العامة.

نتيجةً لذلك، خلص المعهد إلى أنه، رغم ارتفاع معدّلات النساء والشباب بين أعضاء الأحزاب السياسية، تواجه هاتان الفئتان تحدياتٍ كثيرة تحول دون مشاركتهما فيها بشكل كامل. بالفعل، تساهم الحواجز المؤسساتية، مثل الواسطة، أو المعارف القبلية والشخصية، واستشراء الفساد، في منع النساء والشباب من الحصول على ترقيات داخل الحزب أو الترشّح للانتخابات. كما تشير النساء أيضاً إلى أنّ الأعباء الإضافية التي يتحمّلنها، كرعاية الأطفال والعمل المنزلي، وعدم تمتعهنّ بخبرة سابقة في شغل المناصب العليا، والأدوار الجنسانية التي تعاقب النساء الحازمات وقويات العزيمة، تثنيهنّ عن المشاركة بشكلٍ كامل في الأحزاب السياسية. أما الشباب، فلا يتشجعون على المشاركة نظراً إلى أنّ الأحزاب السياسية تبدو غير مهتمة بالأفكار الجديدة، أو بتعديل سياساتها واستراتيجياتها لتلبية الواقع السياسي الحالي. وفوق كل ذلك، تُعتبر الآليات الداخلية للتغلب على هذه العوائق، وتشجيع النساء والشباب على المشاركة ضمن الأحزاب السياسية، قليلةً، إن لم نقل معدومة. أما في ما يتعلق بالجهة التي تتحمّل مسؤولية هذه المشكلة، فتُؤمن الأحزاب السياسية أنّ لها دوراً في تعزيز مشاركة الشباب فعلاً، لكنها توجّه أصابع الاتهام على انعدام المشاركة أو القيادة النسائية إلى الإخفاقات المجتمعية مباشرةً، عوضاً عن إخفاقات الأحزاب الداخلية.

من جهة أخرى، تُعتبر قدرة الأحزاب السياسية على تحديد مدى إشراكها لمختلف المكوّنات الإثنية والطائفية في صفوفها ضعيفةً، لا بل إنّ الكثير منها لا يجمع هذه البيانات. في الواقع، غالباً ما يقتصر إدماج المكوّنات على المشاركة في حزب مخصّص لهذه المكوّنات بالذات. صحيحٌ أنّ بعض مكوّنات الأقليات تشارك في أحزاب أكبر حجماً، إلا أنها غالباً ما تكون «وكيلةً» لهذه الأحزاب عوضاً عن ممثلٍ حقيقي لأفراد مكوّناتها. وبالمقارنة مع النساء والشباب، تأتي المكوّنات على ذكر الاستغلال والتمييز المرتكز على الكراهية الإثنية كحواجز تجعل الكثيرين يفضّلون عدم المشاركة بشكل رسمي في العملية السياسية، كون هذا الانسحاب يُعدّ أكثر أماناً بالنسبة إليهم.

تعليقاً على هذه النتائج، يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني التوصيات التالية لمساعدة الأحزاب السياسية على اعتماد أنظمة وعمليات داخلية تحسّن مستوى إدماج النساء والشباب والمكوّنات في عملية صنع القرارات الحزبية:

- من خلال الاستطلاعات وتقنيات الإشراك الأخرى، نظّم مشاورات مع الجمهور، وبشكلٍ خاص مع العراقيين الذين قرروا تجنب الأحزاب السياسية بعد أن خاب أملهم فيها، كونها لا تعكس، برأيهم، اهتماماتهم وكفاحهم ومصالحهم؛

- ضاعف التشاورات الداخلية مع أعضاء الحزب لجمع معلومات ارتجاعية محدّدة حول الشواغل والتحديات التي تحول دون مشاركة النساء والشباب والمكوّنات الأخرى مشاركةً كاملةً، وكذلك لتشجيعهم على المشاركة؛

- طبّق آليات لتحقيق الإنصاف داخلياً، كتدريب المرشّحات النساء على الإدارة، فضلاً عن اللجان المسؤولة عن تحديد المرشّحين الشباب والنساء الواعدين في وقت مبكر من الدورة الانتخابية، ومنحهم الدعم الحزبي، والتدريب، والإرشاد؛

- اعتمد مقاربة إقليمية لتوعية كلٍّ من الرجال والنساء داخل الحزب بشأن كيفية استفادة الحزب عند تقديمه دعماً أكبر للمرأة، كونه سيصبح ممثّلاً أفضل عن المجتمع المحلي ويزيد من فرص حصوله على دعم ذلك المجتمع خلال الانتخابات؛

- قم بإصلاح استراتيجيات الاتصال بحيث لا تقتصر على التواصل مع الشباب عبر الإنترنت، أو على وسائل التواصل الاجتماعي، أو في المجتمع المدني، أو ضمن التحركات الاحتجاجية فحسب، بل لتثبت أنّ الحزب يتابع مجريات عمليات التواصل هذه أيضاً.

مقدّمة

بالرغم من التحسينات التدريجية التي سُجّلت في السنوات الأخيرة، ما زال العنصر الذكوري يطغى على الأحزاب السياسية العراقية بشكل ملحوظ، وما زالت هذه الأحزاب تُنظَّم استناداً إلى معايير طائفية وإثنية، مقصيةً النساء، والشباب، والمكوّنات إلى هامش عملية صنع القرار. في هذا الإطار، يشترط تعزيز طرق القيادة السياسية في العراق أن تدرس الأحزاب السياسية مسألة تطبيق إصلاحات مؤسساتية لإعلان شأن النساء وأعضاء الفئات الأقلية. بالتوازي مع ذلك، يجب أن تستمرّ النساء وأعضاء الأقليات الناشطون سياسياً بإثبات قدراتهم، أكان ذلك داخل الأحزاب السياسية أم في الشأن العام، بهدف تغيير المواقف السائدة تجاه النساء والأقليات في المعترك السياسي.

على وجه التحديد، على الأحزاب أن تقدّم دعماً ملموساً إلى جميع مرشّحيها والمسؤولين المنتخَبين حديثاً المنتسبين إليها، وإضفاء طابع رسمي على هذه العمليات للتأكّد من أنّ سبل التقدّم لا تشكّل إجحافاً بحقّ الأعضاء الذين لا يشكّلون الأكثرية. وفي الواقع، لعلّ الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اندلعت مؤخراً تثبت إلى أي مدى بات مهمّاً بالنسبة إلى الأحزاب السياسية في العراق أن تصوّب النظرة السائدة إليها بأنها باتت لا تمثّل مصالح العراقيين الفضلى، كونها لا تمثّل العراقيين أنفسهم، وفقاً لأحد الأسباب المتداولة. بالفعل، يثبت الدور الواضح للمرأة والعدد الطاغي للشباب في طليعة هذه التظاهرات أنّ هذه الفئات ليست منفصلة عن السياسة البتة، بل على العكس لا تعتبر الأحزابَ السياسية المكان الأمثل لمشاركتها في السياسة. ولا ريب في أنّ الأحزاب التي تنجح في أن تكون شاملة بحقّ- لا من خلال ضمّ النساء والأقليات إلى صفوفها فحسب، بل عبر تلبية تطلعاتهم إلى التغيير السياسي أيضاً- ستكون الأوفر حظاً في الحصول على شرعية المواطنين الذين تخدمهم.

من خلال مناقشات أُجريت ضمن إطار مجموعات تركيز، ومقابلات معمّقة شبه منظمة مع شخصيات قيادية حزبية بارزة، فضلاً عن مقابلات مع ناشطين حزبيين أساسيين في مختلف أنحاء العراق، قيّم المعهد الديمقراطي الوطني مستوى الإدماج السياسي الحالي للنساء، والشباب، والمكوّنات في الأحزاب السياسية العراقية. من هذا المنطلق، يتضمّن هذا التقرير أبرز نتائج هذا التقييم، فضلاً عن توصيات المعهد للتغلّب على التحديات التي تواجهها الأحزاب السياسية العراقية على صعيد الإدماج.

المنهجية

أجرى المعهد الديمقراطي الوطني، على امتداد عدة أشهر في أواخر ٢٠١٩ وأوائل ٢٠٢٠، دراسةً نوعيةً لتقييم مشاركة النساء والشباب والمكوّنات في الأحزاب السياسية. تمعنت هذه الدراسة في نسبة هؤلاء الأشخاص من أعضاء الأحزاب، وفي المناصب القيادية، فضلاً عن أبواب العضوية المفتوحة أمامهم، والعراقيل التي تحول دون انتسابهم إلى الأحزاب، ومشاركتهم وترقيتهم ضمن الهيكلية الداخلية، وفرص ترشيحهم للمناصب العامة.

شمل بحث المعهد الديمقراطي الوطني ١١ حزباً عراقياً، تمّ اختيارها لتعكس شريحةً متنوّعةً من إجمالي الأحزاب السياسية المسجّلة في العراق والبالغ عددها ٢٢٨. وقد استخدم المعهد مجموعةً متنوّعةً من أساليب البحث، منها المقابلات المعمّقة مع أعضاء المكاتب السياسية والأجهزة القيادية الأخرى في الأحزاب، ومناقشات ضمن إطار مجموعات تركيز مع أعضاء الحزب الشباب والنساء، ومقابلات مع ناشطين أساسيين في العمل التنظيمي الحزبي. جدير بالذكر أنّ الأحزاب هي التي تولّت تسمية كافة الشخصيات الحزبية والأعضاء الذين شاركوا في المقابلات. فلم يقدّم المعهد للأحزاب تعريفاً محدّداً لمصطلحات «النساء»، أو «الشباب» أو «المكوّنات»، بل سعينا إلى التواصل مع كلّ حزب بناءً على تعريفاته الخاصة لهذه المصطلحات.

يتضمّن هذا التقرير مجمل الاستنتاجات البحثية والتوصيات المتعلقة بوضع الإدماج في الأحزاب السياسية العراقية. وسيتمّ إرساله إلى الشركاء المحليين ومنظمات المجتمع الدولي الذين يطبّقون برامج تهدف إلى تعزيز المشاركة المتساوية في السياسة من خلال دعم الفئات المهمّشة. جديرٌ بالذكر أنّ المعهد الديمقراطي الوطني قد أرسل استنتاجات البحث الأساسية والتوصيات المتعلقة بكلّ حزب على الأحزاب المشاركة.

الاستنتاجات الأساسية

دمج المرأة

بشكلٍ عام، تفيد الأحزاب عن ارتفاع عدد النساء في صفوف أعضائها، وتدنيه في المناصب القيادية. جدير بالذكر أنّ بعض النساء المشاركات في هذا البحث أفدنَ أنّ الرجال في حزبهنّ يقدّمون لهنّ الدعم بشكل غالب. مع ذلك، من الأفكار السائدة التي سجّلها المعهد الديمقراطي الوطني ضمن مجموعات التركيز، اعتقاد معظم المشاركين أنّ النساء القليلات اللواتي نجحن في تولي مناصب السلطة السياسية إنما يدنّ بهذا النجاح لعلاقتهنّ بالرجال. ويُقصد بذلك العلاقات الأسرية في حالات زوجات الأعضاء الرجال في الحزب، وبناتهم، وأخواتهم. ولا ننسى أيضاً انتماء بعض النساء إلى مجموعة مصلحة معيّنة أو الارتباط بها من خلال معارف معيّنين. ففي هذه الحالة بشكل خاص، تتعرّض المرأة المنتخبة للسخرية غالباً، كونها لم تفز بالأصوات إلا بالوكالة عن الرجل الذي مكّنها من الترشح. ورغم أنه يستحيل تحديد النطاق الفعلي للمحسوبيات كما أشار إليها المشاركون، فإنّ هذا السبب يُذكر غالباً عند التحدّث عن مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية- ونظام الكوتا بشكل خاص- وسبب عدم تأييدها لقضية مشاركة المرأة العراقية في السياسة.

الحزب في التقييم	النساء الأعضاء	النساء في المناصب القيادية
الحزب ١	٪٣٥	٪٢,٩
الحزب ٢	٪٢٥	٪٣٣
الحزب ٣	N/A	٪١٣
الحزب ٤	٪٣٠-٢٥	٪٢٥
الحزب ٥	٪٢٥-٢٠	٪١١
الحزب ٦	٪٢٥-٢٠	٠
الحزب ٧	٪١٠	٪١٨,٨
الحزب ٨	٪٢٥	٠
الحزب ٩	٪٣٠	٪١٩,٦
الحزب ١٠	٪٣٠	٪٣٢
الحزب ١١	٪٥٠	٪٤٦
المعدّل	**٪٢٧,٧**	**٪١٨,٣**

مع أنّ جميع الأحزاب ملزمة بتطبيق كوتا نسائية على ممثّليها المنتخَبين (٢٥٪ في مجلس النواب أو ٣٠٪ في برلمان إقليم كردستان العراق)، فإنّ قلةً منها فقط تسعى إلى استنساخ هذه الكوتا ضمن هياكلها الحزبية، سواء أمن خلال قاعدة مطبّقة أو كهدف مرجوّ. وينطبق هذا الأمر على مستوى الأعضاء والقيادة على السواء. فلم يذكر أيّ حزب أنّ تحقيق التكافؤ بين الجنسين هو هدف يصبو إليه. مع ذلك، أعربت كافة الأحزاب المشاركة في هذا التقييم، في الوقت عينه، عن رغبتها في زيادة عدد النساء في صفوفها، وكذلك في تعزيز قدرة هؤلاء النساء على تقلّد أدوار أهمّ بالنسبة إلى الحزب. لكن لعلّ نقطة الخلاف الأكبر في هذا التقييم كانت تحديد الجهة التي تتحمّل مسؤولية تشجيع المرأة على تقلّد هذه الأدوار في الأحزاب السياسية العراقية. بالفعل، اعتبر العديد من القادة الحزبيين وأعضاء الأحزاب (ومنهم نساء كثيرات) أنّ «المجتمع» يتحمّل ذنب عرقلة تقدّم المرأة. لكن يعتبر مشاركون كثر أيضاً أنّ حزبهم السياسي يتقبّل القوى الاجتماعية التي تقمع مشاركة المرأة في الحياة العامة، من دون بذل مجهود لتغييرها، لا بل إنه يقوم باستنساخها بشكل حثيث.

> إنّ أفضل مكان لنشر التوعية [تجاه مساواة المرأة] هو الأسرة، فالمسجد، ثم المدرسة، وأخيراً الحزب. جميع هذه العناصر الأربعة تتحمّل مسؤولية توعية المجتمع.
>
> - أحد زعماء الأحزاب السياسية.

فضلاً عن ذلك، ركّزت النساء اللواتي شاركن في هذا البحث على عدد من الحواجز المؤسساتية التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة وتولي مناصب قيادية في حزبها. فتعكس الكثير من هذه الحواجز الواقع في المجتمع ككل، ومنها:

- النظرة السائدة بأنّ الواسطة (أو المعارف القبلية والشخصية) هي الطريقة الأساسية للتقدّم ضمن الحزب، سواء لتولي الأدوار القيادية أم للترشح. وقد أشار بعض المشاركين إلى أنّ هذا الأمر يشكّل مصدر إحباط مستمر بالنسبة إلى أيّ عضو لا يملك مثل هذه المعارف، لا سيما النساء منهم؛

- امتناع كلٍّ من النساء والشباب على التعامل مع أيّ حزب سياسي بسبب اعتقادهم بانتشار الفساد في النظام السياسي؛

- عدم الاعتراف بأنّ المشاركة السياسية تتطلّب من الأعضاء النساء تخصيص وقت لها أكثر من الرجال، وذلك لأنّ الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال موزّعة بشكل متفاوت بين الجنسين، مما يترك للمرأة وقتاً أقل للمشاركة في السياسة؛

- انعدام الخبرة لتولي المناصب العليا. فقد ذُكر ذلك كأحد الحواجز المنطقية التي تحول دون تقدّم النساء الشابات، لكن بطريقة لا تنطبق على الشبّان؛

- عدم فهم أولويات الناخبات النساء نظراً إلى عدم التواصل معهن إلا بشكل محدود؛

- عدم تسهيل مشاركة المرأة التي يُنظر إليها على أنها تتمتع بالحزم والعزيمة القوية في الحياة العامة، بسبب المعايير الثقافية والأفكار النمطية السائدة. ومع أنّ الكثير من قادة الأحزاب يؤكّدون على أهمية منح المرأة حقوقها السياسية، لحظ المشاركون في بحثنا أنّ الدعم الذي تحظى به المرأة في حزبها يكون، على ما يبدو، مشروطاً بمدى طاعتها وانصياعها للقوانين. وحتى عندما تكون الحواجز المؤسساتية ضدّ المرأة بشكل عام أقل وطأةً، تبقى الحواجز المفروضة على النساء اللواتي يُعربن عن آرائهن بقوة حاضرةً.

> أنت لا تحقق تقدّماً بناءً على كفاءتك وأهليتك، بل استناداً إلى الواسطة
>
> - مشارِكة في إحدى مجموعات التركيز المخصصة للنساء

دمج الشباب

بشكلٍ عام، تسجّل الأحزاب عدداً مرتفعاً من الشباب بين الأعضاء وكذلك في المناصب القيادية. لكن مع أنّ معظم الأحزاب تعرّف الشخص المنتمي إلى شريحة «الشباب» كأي رجل أو امرأة ما فوق الثامنة عشرة من العمر وحتى منتصف العمر، فهناك تفاوتات كبيرة في التعريفات الداخلية التي تعتمدها الأحزاب. في ما يتعلق بالأحزاب الأحد عشر التي قابلها المعهد الديمقراطي الوطني، تراوحت تعريفات الشباب بين «ما دون الأربعين» و«ما دون الخمسين» ثم «ما بين ١٨ و٣٥ سنة»، أو «ما دون الخمسين للمناصب القيادية، والثلاثين للناشطين الحزبيين».

الحزب في التقييم	الأعضاء الشباب	الشباب في المناصب القيادية	تعريف «الشباب»
الحزب ١	٥٠٪	٤,٣٪	لا إجابة
الحزب ٢	٥٥٪	٠	«دون 40 سنة»
الحزب ٣	٥٠٪	٤٠٪	«دون 50 سنة»
الحزب ٤	٥٠٪	٢٥٪	لا إجابة
الحزب ٥	٥٠٪	٢٢,٢٪	«18- 35 سنة»
الحزب ٦	٥٠٪	٥٠٪	«18- 40 سنة»
الحزب ٧	٤٠٪	١٥,٦٪	«حتى 35 سنة»
الحزب ٨	٨٠٪	N/A	«دون 40 سنة»
الحزب ٩	٧٠٪	٦٣٪	«دون 50 سنة للمناصب القيادية، دون 30 سنة للناشطين الحزبيين»
الحزب ١٠	٤٠٪	N/A	«حتى 40 سنة»
الحزب ١١	٩٠٪	٥٠٪	«حتى 40 سنة»
المعدّل	**٥٦,٨٪**	**٣٠٪**	

في تعارض صارخ مع المواقف السائدة تجاه تقلّد المرأة للمناصب القيادية، تتّفق الأحزاب السياسية العراقية بشكل غالب على أنها تملك دوراً في تشجيع الشباب على الانتساب للأحزاب وتمهيد الطريق أمام تقدّمهم في مسيرتهم الحزبية. وفي زمن يعمّ فيه انعدام الاستقرار السياسي مختلف أنحاء البلاد، تُقرّ الأحزاب بأنّ ثمة خطر حقيقي بإقصاء الجيل القادم عن الانتساب إلى صفوف مناصريها الأساسيين. في هذا الإطار، من أبرز الشواغل التي ذكرها المشاركون تراجع ثقتهم بالعملية السياسية وما يخلّفه ذلك من تأثير على السياسة. فوفقاً لهم، يؤثّر انهيار الثقة على العمل الحزبي بشكل عام، وبشكل غير متناسب على مشاركة الشباب والنساء في الانتخابات والعمل السياسي العام، مستشهدين بتدني معدّل المشاركة في انتخابات 2018 على وجه التحديد.

وكان الشباب والنساء الأعضاء في الحزب قد أشاروا، في مجموعات التركيز أحياناً، وبشكل مكثّف في المقابلات الفردية، إلى أنه لا يوجد، ببساطة، سبيل يمكن اتّباعه للتقدّم في حزبهم، لأنّ شاغلي المناصب القيادية الحاليين يحرصون على التمسّك بمقاعدهم بكل قوة. لكن عند الإلحاح على المشاركين في المقابلات، أقرّ هؤلاء بأنه رغم التبديل المحتمل

لشاغلي المناصب العليا وذات النفوذ، فإنّ هذه المناصب تبقى دوماً تحت سيطرة الرجال المسنّين أنفسهم الذين يواظبون على إدارة الحزب منذ عقود. وقد تردّدت كلمة «الواسطة» مراراً وتكراراً عند الحديث عن البنى القيادية الحزبية.

ليس الحديث عن التأثير الشديد الذي تبسطه هذه الشبكات الراسخة على الأحزاب السياسية من باب المبالغة. فقد سمعنا الأعضاء الأصغر سناً في المقابلات، وهم يعربون عن احترام يكاد يكون معمّماً للطريق الذي شقّته أحزابهم، لا بل سُجّلت إشارات متكرّرة في الأحزاب الكردية إلى «أولئك الذين توجّهوا نحو الجبال» للدفاع عن قضيتهم. لكنّ بعضاً من هؤلاء الأعضاء أنفسهم أعربوا عن قلقهم من عدم قدرة حزبهم على الانتقال من الحقبة الماضية إلى الواقع السياسي الذي يعيشه اليوم. فشعر البعض أنّ هذه الأحزاب ما زالت تعيش مع شبح الماضي، وأنها قد نامت على أمجادها، ولا تتوانى عن استخدام هذه الأمجاد لتبرير امتيازات الجيل القديم اليوم.

فضلاً عن ذلك، هناك اعتقاد سائد على ما يبدو بين الكهول والمسنّين أنهم استحقوا هذه الامتيازات عن جدارة، زد على أنّ الجميع يكنون احتراماً كبيراً جداً لهذه الإنجازات التاريخية، بما في ذلك النساء والشباب. لكنّ الجيل الأصغر من أعضاء الحزب لم ينشأ على هذا التقدير نفسه للخبرات التقليدية التي راكمها الجيل القديم، ولا يعطي القدر نفسه من الفضل، أعاطفياً أم سياسياً، للآباء المؤسسين للحركات السياسية العراقية.

في الواقع، سمعنا الأعضاء الشباب- الرجال منهم والنساء- يتحدّثون مراراً وتكراراً عن خيبة أملهم تجاه حزبهم بسبب إمعانه في استبعادهم، معربين أنها أحد الأعراض ذات الصلة بالواسطة. فاعتقد هؤلاء أنهم لن يتقدّموا أبداً في صفوف الحزب إذا حافظوا على استقلاليتهم، معلّلين بذلك سبب عدم اكتراثهم بالدفاع عن تطبيق أنظمة أكثر شمولاً ضمن أحزابهم. وبشكلٍ أساسي، يخشى هؤلاء المشاركون أن يعتبرهم الحزب متجاوزين لحدودهم إذا قدّموا اقتراحات بهدف تحسين العمليات الحزبية. لذا، عوضاً عن تقليص فرصهم بالتقدّم ضمن حزبهم، يفضّلون الإذعان للسلطة القائمة.

> ليس تشجيع الشباب في الحزب من شأننا. ففي نهاية المطاف، نحن أبناء الحزب، والحزب هو من يقرّر كيفية تشجيع الشباب.
>
> - مشارك شاب في مجموعات التركيز

صحيحٌ أنّ هناك خطوات تُسجّل بين الفينة والأخرى باتّجاه تعيين شباب أو نساء أو أفراد من المكوّنات في السلطة- إما كمرشحين أو كممثّلين منتخبين- لكن غالباً ما يُنظر إليهم كواقعين تحت إمرة الزعماء الحاليين، وليس كناشطين موجودين خدمةً لخطة حزبية أكثر شمولاً ودمجاً. ولعلّ هذه الفكرة تستدعي المزيد من التمعن والدراسة لتبيّن مدى صحتها، أو لتحديد ما إذا كانت تقتصر على انطباعات ليس إلا.

دمج المكوّنات

تُعتبر قدرة الأحزاب السياسية على تحديد عدد أعضائها المنتمين إلى المكوّنات الإثنية- الطائفية الأخرى، أو الأدوار القيادية المسندة إليهم، ضعيفةً جداً. فلا يمكن الاعتماد على البيانات التي تمّ توفيرها في هذا الصدد، وبالتالي تقرّر عدم ضمّها إلى هذا البحث. وبشكل غالب، أفاد المشاركون أنه لا يُطلب من الأعضاء المنتمين إلى الأقليات تحديد خلفيتهم الإثنية أو الدينية. إزاء ذلك، لم يملك البعض إلا التكهن، قائلاً إنّ عضوية حزبه متنوّعة للغاية على الأرجح، لكنّ قلةً قليلة فقط من الأقليات الإثنية أو الدينية ممثّلةٌ على المستوى القيادي.

يشير انعدام البيانات ضمن الأحزاب نفسها إلى أنّ إدماج المكوّنات في الأحزاب السياسية العراقية يمثّل تحدياً مختلفاً تماماً عن ذاك الذي يمثّله إدماج النساء والشباب. فالعديد من الأحزاب التي شملها تقييم المعهد الديمقراطي الوطني تأسّست- وما زالت تعمل حتى اليوم- بهدف تعزيز النفوذ السياسي لهويات الأقليات الإثنية أو الدينية. بناءً عليه، ينتمي كافة أعضاء هذه الأحزاب إلى هوية واحدة بعينها.

من القضايا التي ذُكرت مراراً من قبل الأحزاب التي تعتبر نفسها نصيرةً لأقلية إثنية أو دينية معيّنة، التنافس بين هذا النوع من الأحزاب على مقاعد واحدة بسبب نظام الكوتا القائم. للمفارقة، تقول هذه الأحزاب إنّ تخصيص مقعد نيابي لأقلية إثنية أو دينية يضمن، على ما يبدو، أن تتنافس الأحزاب التي تتماهى مع ديانة أو إثنية معيّنة على مقعد واحد، عوضاً عن التنافس على مجمل المقاعد كما تفعل أحزاب الأكثرية. فتكون النتيجة أن يرسّخ هذا الأمر الانقسام ضمن جماعات الأقليات الإثنية أو الدينية. وليس هذا فحسب، بل يشجع أيضاً الأفراد الذين ينتمون إلى أقلية إثنية أو دينية، والذين يريدون أن يكونوا جزءاً من العملية السياسية، على التفكير جدياً في الانتماء إلى حزب سياسي أكبر، يتماهى مع جماعة لا تمثّل أقليتهم. مع ذلك، عندما يختار الأشخاص المنتمون إلى أقلية إثنية أو دينية الترشّح للانتخابات ضمن هذه الأحزاب الأكبر، غالباً ما يتمّ تصويرهم- على نحو عادل أو غير عادل- «كوكلاء» لهذه الأحزاب عوضاً عن ممثّلين «حقيقيين» لمكوّناتهم.

فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى خوف حقيقي لدى هؤلاء الأشخاص من التعرض لاستهداف الأحزاب القوية، أو مواجهة التمييز لكونهم ينتمون إلى أحد المكوّنات الإثنية- الطائفية. فقد تحدّث المشاركون في هذا الإطار عن تعرّضهم للعنصرية- وهي قضية تؤثّر على الناشطين السياسيين بشكل غير متكافئ برأيهم. بناءً عليه، أفاد البعض عن تعرّضه للاستهداف، أو عن معرفته بأصدقاء أو أقارب يعانون الاستغلال المبني على الكراهية الإثنية. من هنا، يسود شعور بأنهم سيكون أكثر أماناً إذا امتنعوا عن المشاركة في العملية السياسية بشكل رسمي.

اختلافات ملحوظة في التحديات التي تواجهها الأحزاب

الأحزاب الممثّلة في الحكومة مقابل الأحزاب غير الممثّلة

يشير بعض قادة الأحزاب غير الممثّلة في الحكومة إلى أولويات الشباب المتضاربة؛ فمن جهة، يريدون أن يشهدوا على تغيير في السياسة، ومن جهة أخرى يتطلعون إلى إيجاد عمل مدفوع الأجر بدوام كامل. فيعتبر هؤلاء القادة أنّ هذين الهدفين متضاربان، مشيرين إلى الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الأحزاب الحاكمة الأكبر حجماً في هذه الحالة. فقد تجذب هذه الأخيرة الأعضاء الأصغر سناً إليها من خلال التلميح لهم بإمكانية حصولهم على عمل بأجر مقابل دعمهم السياسي، أو حتى بمنحهم فرص العمل هذه فعلياً. فضلاً عن ذلك، يبدي بعض أعضاء الأحزاب غير الممثّلة في الحكومة قلقهم من أن يشكّل انتماؤهم إلى حزب متماهٍ مع مكوّن معيّن عائقاً أمام التقدّم في مسيرتهم المهنية، لا سيما وأنّ معظم الوظائف في القطاع العام تُوزّع على المنتمين إلى كيانات سياسية أكبر.

الانضباط الحزبي الصارم مقابل التجديد في الحزب

يعي بعض المشاركين أنّ حزبهم يطبّق تسلسلاً صارماً جداً في القيادة، وبموجبه يتحكّم المكتب السياسي بعملية صنع القرار بقبضة من حديد. أما في الأحزاب الأخرى التي تواجه اليوم اضطراباً داخلياً ملحوظاً، أو ضغوطات ملحة أخرى للتجديد، فيسود حكم الشبكات القديمة العهد التي تعمل «خلف الكواليس». في ما يتعلق بالأحزاب ذات التسلسل القيادي والانضباط الحزبي الصارم، سمّى المشاركون في هذا البحث تحديات محدّدة تصعّب عملية الإدماج. فيتجنّب الأفراد المؤهلون الذين يدافعون عن وجهات نظرهم بقوة- لا سيما النساء والشباب منهم- المشاركة في الحزب، خوفاً من إرغامهم على التخلي عن مبادئهم وتعرّضهم للاستهداف من قبل القادة الرجال، نظراً إلى عدم استعدادهم للانصياع. ومع أنّ الانضباط الحزبي صفة إيجابية عموماً، لكن بالنسبة إلى هؤلاء المشاركين، بإمكانه أن يقلّص القدرة الإبداعية لدى الشباب إذا ما طُبّق بشكل مفرط، كما يهدّد مدى استعدادهم لاقتراح أفكار جديدة بشكل علني بغية تحسين الهيكل التنظيمي للحزب. ولا يؤدي هذا الأمر إلى زرع الخيبة في نفوس هؤلاء الأعضاء فحسب، بل يحرم الحزب أيضاً من الأفكار الجديدة التي يمكن أن تساعده في مسيرته.

> رجالنا هم، أيضاً، ثمرة هذا المجتمع نفسه. فإذا صادفوا امرأةً تبدي رأيها بحزم وتتمتع بشخصية قوية، قد يشعرون بالخوف ولا يرغبون أن يروها تتقدّم داخل الحزب.
>
> - مشاركة في مجموعة التركيز المخصصة للنساء

أما في الأحزاب التي تشهد اضطراباً داخلياً يؤدي إلى فراغ في صفوفها القيادية، فقد ذكر المشاركون ميلاً لدى أعضاء الحزب للجوء إلى الشبكات القديمة عند اشتداد الأزمات. على وجه التحديد، كانت بعض المشاركات مقتنعات أنه عندما تترشح امرأة لمنصب في المكتب السياسي، دون وجود مرشّحين أوفر حظاً منها، فإنّ الرجال المنضوين في الحزب منذ فترة طويلة سيصوّتون بشكل استراتيجي لضمان عدم فوز أي امرأة بذلك المنصب. لكن رغم عدم استطاعتنا إثبات هذه الفكرة، فإنّ الحاجة تدعو إلى التعمّق فيها أكثر، لتبيّن ما إذا كان الرجال يتحالفون معاً ضد التجديد، لمنع النساء من التقدّم في صفوف الحزب.

التوصيات وفقاً للاستنتاجات الأساسية

باشر المعهد الديمقراطي الوطني بتقييم مدى إدماج النساء والشباب والمكوّنات سياسياً في الأحزاب السياسية العراقية، بهدف إرساء أساس سليم للسياسات والممارسات ووجهات النظر المتعلقة بالتنوع والإدماج. ومن المتوقع أن يساهم هذا التقييم في تحديد بيئة مؤاتية للمدافعة بشكل فعال عن إجراء إصلاحات لسياسات الإدماج والتنوّع. في هذا الإطار، يأمل المعهد، من خلال نشر تقارير خاصة بكل حزب، توعية القادة بشأن الحواجز التي تحول دون تحقيق الإدماج في أحزابهم، وشرح منافع تنويع الهياكل الحزبية. من هنا، يرفع المعهد التوصيات الواردة أدناه رداً على الاستنتاجات الأساسية التي توصّل إليها في ما يتعلق بمختلف الأحزاب، هادفاً إلى مساعدة الأحزاب السياسية على إنشاء أنظمة وعمليات داخلية تحسّن إشراك النساء، والشباب، والمكوّنات في عملية صنع القرارات الحزبية.

التشاورات

من شأن تعزيز عمليات التشاور مع الجمهور أن يساعد في إشراك العراقيين ويعيد تشجيع المناصرين الذين قرّروا تجنّب الأحزاب السياسية بعد أن خاب أملهم فيها، كونها لا تعكس، برأيهم اهتماماتهم وكفاحهم ومصالحهم. ولعلّ إحدى الخطوات المهمّة لتحقيق ذلك، تطوير قدرة الأحزاب على إعداد الاستطلاعات، والاستفادة من أدوات التشاور الأخرى مع الجمهور والأعضاء لتعزيز التفاعل مع الحزب. فضلاً عن ذلك، يمكن للأحزاب أن تستخدم المعلومات التي تمّ تجميعها بعد التشاور مع النساء والشباب والمكوّنات، لتحسين مستوى خدمتها لهذه المجتمعات غير الممثلة بالقدر الكافي، بما في ذلك من خلال اتّخاذ قرارات لمعالجة شواغل هذه الفئات ضمن برامجها الانتخابية.

إلى جانب تنظيم مشاورات واسعة مع الجمهور، يمكن للأحزاب تنظيم مشاورات داخلية مع أعضائها، كي تفهم بشكل أفضل الشواغل التي تثني بعض الأعضاء عن المشاركة بدرجة أكبر، أو التي قد تؤدي ببعضهم إلى النفور من العملية السياسية برمّتها. فمن خلال طلب ملاحظات ارتجاعية محددة من الأعضاء بشأن مسائل عدة كالوصمة التي تُلصق بالعمل السياسي، أو الصعوبات التي تواجهها المرأة على صعيد إرساء توازن بين مسؤولياتها الأسرية والتطوّع، أو من خلال العمل مباشرةً على تصويب النظرة التي تعتبر المرأة أقل جدارةً بالفوز في الانتخابات، قد يولّد الحزب أفكاراً جيّدة تعود عليه بالمنفعة. وليس هذا فحسب، بل يمكن أن يلمّح هذا الأمر إلى نساء الحزب بشكل خاص بأنّ شواغلهنّ محقة وأنه سيتمّ التعامل معها على هذا الأساس. والأمر سيان بالنسبة إلى الشباب: فبإمكان الأحزاب تشجيع الأعضاء الشباب على اقتراح الأفكار الخلاقة، وزيادة اهتمامهم باقتراح الأفكار الجديدة بشكل صريح، لا سيما تلك التي يمكن أن تحسّن الهيكل التنظيمي للحزب، وطمأنتهم إلى أنّ الحزب يرحّب بالنقد البناء من الأعضاء كافة.

آليات لتحقيق الإنصاف داخلياً

يمكن أن تقدّم الأحزاب تدريباً على الإدارة للنساء اللواتي يفكّرنَ في الترشح أو تقلّد مناصب قيادية في الحزب، بهدف تعزيز الانطباع بأنّ المرأة مؤهلة لتقلّد أدوار قيادية ضمن الحزب، وتكريس هذا الأمر كواقع. في هذا الإطار، يمكن للأحزاب إنشاء لجان مكلّفة بزيادة عدد النساء اللواتي سيترشحن للمناصب، والتأكّد من أنهن يحصلن على الدعم الحزبي اللازم، حيثما يكون ذلك مناسباً. على سبيل المثال، يمكن تدريب النساء اللواتي يترشّحن للمناصب الحزبية للمرة الأولى، أو أفراد الفئات غير الممثّلة تمثيلاً كافياً، على طرق التواصل عند الترشّح لمنصب حزبي داخلي. كما يمكن لبعض الأحزاب أن تفكّر في تطبيق نظام كوتا داخلي للقادة النساء، أو الشباب، أو المنتمين إلى أحد المكوّنات.

ومن الطرق الأخرى المتاحة أمام الأحزاب تحديد الأشخاص الممكن ترشيحهم في المستقبل، والموافقة على هذه الترشيحات في وقت مبكر من الدورة الانتخابية، وذلك بهدف توفير الفرص اللازمة لاستفادتهم من دورات تدريبية وإرشادية وإدارية قبل ترشّحهم الفعلي. بالتوازي مع ذلك، قد تفضّل الأحزاب زيادة الشفافية بشأن كيفية اختيارها للمرشّحين- من خلال نشر التوجيهات المتعلقة بذلك مثلاً أو إقامة اجتماعات تداولية مفتوحة لجميع الأعضاء- بغية تسوية الفرص أمام جميع المرشّحين العتيدين.

المجتمع والواسطة

تدعو الحاجة إلى التخفيف من التوتّر بين أولئك الذين يتمّ إشراكهم بشكل منتظم في حزبهم السياسي من جهة، والأكثرية التي يتمّ استبعادها منهجياً من جهة أخرى. فلا يخفى على أحد أنّ المجتمع أكثر ميلاً إلى النظر إلى الأحزاب التي تقصي شرائح واسعة منه على أنها لا تمثّله كما ينبغي، وبالتالي سيشق على هذه الأحزاب فرض نفسها ككيانات مشروعة بنظر المجتمع. من هنا، لعلّ الخطوة الأولى لتحسين هذه المشروعية هي إقرار الأحزاب بحدوث قصور في مكان ما. فيجدر بالأحزاب الاعتراف بأنّ استبعاد النساء، والشباب، والمكوّنات من عملية صنع القرار على مستوى المجتمع ككل ليس حجة لكي تستنسخ مثل هذا السلوك في هيكليتها الداخلية.

بهدف معالجة تحفّظ بعض العناصر التقليدية ضمن الأحزاب (والكتل) تجاه إشراك النساء والشباب في المستويات العليا من عملية صنع القرار، يمكن للأحزاب اعتماد مقاربة إقليمية لتوعية كلٍّ من الرجال والنساء داخل الحزب بشأن أهمية النساء بالنسبة إلى الأحزاب بشكل عام، وفي أوقات الانتخابات بشكل خاص. ولعلّ تبادل الخبرات مع أعضاء من مناطق أخرى وخلفيات متنوّعة قد يساعد في تزويد الرجال بأدلة حقيقية تثبت أنّ دعم المرأة هو فرصة ينبغي تعزيزها للحزب ككل. فإذا ما عرف الحزب كيفية الاستفادة من هذه الفرصة، سينجح في تمثيل المجتمع بأسره بشكل أفضل، وزيادة فرص حصوله على دعم هذا المجتمع خلال الانتخابات.

جديرٌ بالذكر أنّ العلاقة بين الشباب والأحزاب السياسية قد تدهورت في السنوات الأخيرة. لذا، لعله حريٌّ بالأحزاب أن تفكّر في إصلاح استراتيجيات الاتصال الخاصة بها، مع الحرص على لقاء الشباب في أماكن تواجدهم- أكان ذلك عبر الإنترنت، أم على وسائل التواصل الاجتماعي، أم في المجتمع المدني، أم في الحركات الاحتجاجية. كما يمكن للأحزاب أن تضيف برنامجاً خاصاً بالشباب في حملتها التالية، يتولى صياغته شباب ضمن الحزب.

إلى جانب ذلك، يمكن للأحزاب أن تبني الثقة بمرور الوقت مع الشباب، والنساء، والمكوّنات من خلال التشاور معهم بشكل ناشط حول الأولويات التي تشغل بالهم، ثم متابعة مجريات هذه القضايا معهم. كما يمكن للأعضاء الذين تمّ التشاور معهم أن يساهموا، بأنفسهم، في معالجة مجالات اهتمامهم هذه، من خلال التطوّع ضمن الحزب. فعبر الالتزام بمتابعة هذه المسائل على أرفع المستويات القيادية، ستساهم هذه التشاورات، في نهاية المطاف، في بناء ثقة الفئات غير الممثّلة تمثيلاً كافياً واقتناعها بجدوى المشاركة وأهميتها.

فضلاً عن ذلك، يمكن أن تفكّر الأحزاب باعتماد آلية رسمية لاختيار مرشّحات نساء وزيادة عددهنّ ومستواهنّ، أكان ذلك عبر التشاور مع جناح المرأة ضمن الحزب، أم عبر تنظيم المزيد من التدريبات، أم السعي لتجاوز الكوتا القانونية بكثير. وينبغي أن تكون هذه الآلية واضحةً لكل عضو في الحزب وللجمهور أيضاً، للتأكيد أنها عملية عادلة ومتساوية بين الجميع، ترتكز على الأهلية وليس على وساطة أقرباء أو معارف. كما يمكن للنساء الفائزات بالانتخابات، وأولئك اللواتي يشغلن مناصب قيادية في الحزب، تحفيز النساء الأخريات من خلال المساهمة في تكوين مواقف الحزب وبلورتها، والتأثير على النتائج بشكل مباشر، وفي نهاية الأمر عبر ترك بصمتهنّ على الحزب نفسه.

NDI